الرقمنة كآلية لتجسيد كفاءة و فعالية التسيير المالي والإداري

Digitization as a mechanism to reflect the efficiency and effectiveness of financial and administrative management

أمال طواهرية *

جامعة سطيف2، الجزائر، am.touahri univ-setif2.dz

عادل بن عمر

جامعة سطيف2، الجزائر ، a.benamor@ univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/28 **تاريخ القبول: 2023/03/20**

ملخص:

تهدف الدراسة الى توضيح دور الرقمنة كآلية لزيادة الكفاءة و الفعالية للتسيير المالي و الإداري ، اعتمادا على الإشكال الآتي: ما هو دور الرقمنة في تجسيد كفاءة و فعالية التسيير المالي و الإداري؟ وللإجابة على هذا الإشكال انطلقنا من فرضية مفادها إن هناك علاقة تفاعلية وظيفية بين الرقمنة و مؤشرات كفاءة وفعالية التسيير المالي و الإداري، وللتحقق من صحة الفرضية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، ومنه توصلنا الى إثبات الفرضية حيث يتضح جليا انه هناك علاقة طردية بين الرقمنة و مؤشرات الكفاءة و الفعالية لعملية التسيير المالي و الإداري بالمؤسسة العمومية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة؛ التسيير المالي؛ الكفاءة؛ الفعالية

Abstract:

The study aims to clarify the role of digitization as a mechanism for increasing the efficiency and effectiveness of financial and administrative management, depending on the following problems: What is the role of digitization in reflecting the efficiency and effectiveness of financial and administrative management? In response to this problem, we have proceeded from the premise that there is a functional interactive relationship between digitization and indicators of the efficiency and effectiveness of financial and administrative management. and to verify this hypothesis, we adopted the analytical descriptive approach to describe and analyse the study's variables Thus, we have come to prove the hypothesis where it is clear that there is a correlation between digitization and efficiency indicators and effectiveness of the financial and administrative management process of the public institution.

Keywords: *Digitization, financial management, , efficiency, effectiveness.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تسعى الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة الماضية جاهدة إلى إصلاح الإدارة العمومية قصد مواجهة التحولات الدولية وقوانين المنافسة العالمية، لا سيما في ظل انتشار الثورة إلكترونية وتأثيرها عل كل القطاعات، ورواج استخدامات الرقمنة على أوسع نطاق ومايشكله ذلك من تحديات تواجه الجهاز الإداري البيروقراطي للدولة .فإدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه، بهدف تحقيق اكبر قدر من الكفاءة و الفعالية للخدمات ، من أجل تقليص وقت الإجراءات الإدارية لتلبية حاجات المواطنين وتمكين الإدارات من التخطيط الاستراتيجي بكفاءة لتحقيق أقصى فائدة ممكنة في وقت قصير وجهد بسيط وتكلفة أقل .وهو ما يساعد على تحقيق التحول نحو التسيير العمومي الجديد ، في هذا السياق نطرح الإشكال الآتي: ما هو دور الرقمنة في تجسيد كفاءة و فعالية التسيير المالي و الإداري؟ وللإجابة على هذا الإشكال انطلقنا من فرضية مفادها إن هناك علاقة تفاعلية وظيفية بين الرقمنة و مؤشرات كفاءة وفعالية التسيير المالي و الإداري، وللتحقق من صحة الفرضية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول :أثر الرقمنة على كفاءة و فعالية التسيير الإداري و المالي:

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الكفاءة و الفعالية ثم أهمية الرقمنة في عملية التحديث الإداري، وأخيرا إستراتيجية استخدام الرقمنة للتحول نحو التسيير العمومي الجديد.

المطلب الأول :تعريف الكفاءة و الفعالية و تحديد العلاقة بينهما

الفرع الأول: تعريف الكفاءة و الفعالية :

أولا: تعريف الكفاءة: تعني القدرة على الأداء الصحيح و السليم للعمل ،وذلك بالحصول على أفضل النتائج بأقل تكلفة، أو الحصول على إنتاجية من الموارد المستخدمة سواء كانت هذه الموارد (المدخلات أو التكاليف) مادية، بشرية، وقتا أو مالا[1].

ولذلك يقال إن المدير الكفء هو ذلك المدير الذي يتمكن من خفض تكاليف المواد المستخدمة للإنتاج[2].

من خلال التعريف السابق لمصطلح الكفاءة نلاحظ نقطتين مهمتين الأولى هي النتائج و الثانية التكلفة أي أن الكفاءة تعتمد في تقييمها على ما تنتجه الإدارة كمخرجات مهما كانت طبيعتها (نتائج مادية ، بشرية ، وحتى وقتا) لكن لا يمكن أن تكون هذه النتائج ذات قيمة دون أن تقترن بعنصر مهم هو التكلفة أي أن الكفاءة لا تتحقق إلا بارتباط عنصر التكلفة بالنتائج و الأهداف المحققة.

الكفاءة الإدارية: و تعتبر أساس الكفاءة الإنتاجية و تعني القدرة على إدارة المنظمة فيما يتعلق بانجاز الأهداف بطريقة مناسبة حسب ما تقتضيه العوامل البيئية التي تحيط بالمنظمة ،لما لها من تأثير على الكفاءة الإدارية . وتتمثل هذه العوامل المؤثرة في الكفاءة الإدارية في[2]:

أ- **العامل التعليمي**:مدى كفاءة التعليم ، مدى توفر التدريب المتخصص

ب- **العامل الثقافي و الاجتماعي**: الميول نحو السلطة، طبيعة التعاون بين الجماعات، و الصراع بينها.

ج- **العوامل القانونية و السياسية** :وهي التي تنظم طبيعة العمل من خلال القوانين و اللوائح ، أما المحددات السياسية فتتمثل في طبيعة النظام (مركزية أو لامركزية)

د- العوامل الاقتصادية : مفهوم المنافسة ، مدى استقرار النظام الاقتصادي ...

ثانيا: تعريف الفعالية

لغة: في المعجم الوجيز :فعل الشيء فعلا و فعالا أي عمله، والفعل هو العمل و تفاعل أي اثر في الأخر و تأثر به ،و الفعال هو الفعل سواء كان حسنا أو قبيحا ،إذا كان من فاعل واحد أو الفعال هو العمل الحميد. ولهذا فالفعالية في اللغة تعني القدرة على التأثير و التأثر الفعلي.[3]

في قاموس Michael West ;The New Metheed English Dictionary و قاموس Thornadik-Barmhartفإن الفعالية تعني امتلاك القوة للوصول إلى نتيجة المرغوبة .

أما في قاموس Active Study Dictionar فإن الفعالية تعني إبراز و تقديم آوإنتاج تأثير مرغوب . أما في قاموس موريس Moris تعني المدى الذي نصل إليه في تحقيق الأهداف.

اصطلاحا :

في معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الاجتماعية تعني : تحقيق النتيجة المقصودة تحقيقا كاملا باقل جهد ووقت و تكلفة .

في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : الفعالية تهني الظاهرة التي تقوم على انتاج اثر حاسم في زمن محدد وهي حالة وضع قائم فعلا .[4]

من كل ما سبق فإن الفعالية تعني القدرة على اختيار الأهداف الصحيحة لتحقيقها، فالمدير الذي يضع أهداف غير مناسبة أو غير صحيحة يعتبر مديرا غير فعال، وكذلك المدير الذي يضع أهدافا صحيحة و مناسبة و لكنه لا يعمل على تحقيقها يعتبر أيضا غير فعال .[5]

وبالنظر إلى مفهوم الفعالية يمكن القول انه يتمحور حول معنى جوهري يكمن في الفائدة من تلك الأهداف أو بمعنى أخر الجدوى منها ، فمهما كانت الكفاءة في التسيير الإداري تبقى دون معنى ما لم يكن لها جدوى كأن نبني مركزا للتكوين المهني بأقل تكلفة و

في اقل وقت ونجهزه بأحدث التجهيزات إلا أن اختصاصاته لا تستقطب الشباب في تلك المنطقة فيصبح دون جدوى وهذا لغياب الفعالية في التسيير.

ثانيا : الفرق بين الكفاءة و الفعالية

يتجلى الفرق بين الكفاءة و الفعالية في مقياس كل منهما باعتبارهم مؤشرات الدراسة، فالكفاءة هي مقياس لكلفة كل وحدة من المخرجات ، أما الفعالية فهي مقياس لنوعية تلك المخرجات : مثل مدى جودة تحقيقها لمحصلة المرغوب فيها فعندما نقيس الكفاءة نعرف كم يكلفنا تحقيق مخرج محدد ،و عندما نقيس الفعالية نعرف إن كان استثمارنا ذا قيمة جديرة به ، فحسب اوزبورن و غيبلار في كتابهما" **إعادة اختراع الحكومة** " ليسهناك شيئا كثر حمقا من الكفاءة في عمل شيء ما يجب القيام به أصلا .[6]

فالتركيز على الكفاءة أكثر من الفعالية يؤدي إلى نفور الموظفين في المؤسسات العمومية فعندما تركز الحكومات على كلفة كل وحدة من العمل ، فإنها بذلك تعمل على تكريس عقلية الزخرفة الجذابة و هذا ما يؤدي إلى التقليل من شان ذكاء عمالها و مهاراتهم .[7]

حيث يشعر الكثير من موظفي الحكومات البيروقراطية أنهم عالقون ، فهم مقيدون بقواعد وتعليمات تنظيمية و مخدرون بمهمات روتينية مملة ، ومكلفون بمهمات يعرفون أنهم يستطيعون انجازها بنصف الوقت لو سمح لهم فقط باستخدام عقولهم ،وعندما يتم نقلهم للقطاع الخاص ، فإنهم كثيرا ما ينتعشون من جديد.[8]

وفي هذا السياق يرى اوزبورن و غيبلار أن المنظمات العمومية التي في بيئة تنافسية كثيرا ما يكون أداؤها معادلا لجودة أداء المنظمات الخاصة ، فبعض الدول تستخدم التنافس لمقارنة ، الكلفة ، الكفاءة ، الفعالية.[9]

مما سبق نلاحظ أن المفهومين "الكفاءة " و "الفعالية" مفهومان مقترنان ببعضهما فالإدارة تسعى إلى تحقيقهما معا أي تحقيق الأهداف الصحيحة بأقل تكلفة.

المطلب الثاني : أهمية الرقمنة في عملية التحديث الإداري

تحتل الرقمنة أهمية بالغة كآلية لا غنى عنها في عصرنة و تحديث الإدارة العمومية و تتمثل هذه الأهمية في جملة من النقاط يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية والمالية و ما يتعلق بها من عمليات.
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين و الشركات و المؤسسات،إداريا وماليا.
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة و تضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العالقات الشخصية و النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد و تسهيل تقسيم العمل و التخصص به.
- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث.
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي و استبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة و نشر الوثائق ألأكثر من جهة في أقل وقت ممكن و الاستفادة منها في أي وقت كان[10].
- تعديل أهداف و سياسات الإدارة العمومية لموائمة أوضاع التنظيم و أساليب عمل الإدارة و نشاطاتها مع التغيرات و الأوضاع الجديدة في المناخ العام المحيط بالإدارة على الصعيدين الوطني و الدولي وذلك حتى تتوافق مع مقتضيات و ظروف البيئة العامة التي تحكم تطور المجتمعات خاصة المتقدمة منها.

ومن كل ما سبق فإن الرقمنة تهدف إلى إحداث تغيير جذري على مستوى الأداء العمومي ، وفق معايير القطاع الخاص وذلك لما يتميز به من مزايا تنافسية وفي مقدمتها الجودة و إرضاء المواطن "الزبون"[11].

المطلب الثالث :إستراتجية استخدام الرقمنة للتحول نحو التسيير العمومي الجديد

إن التغيير التكنولوجي بالنسبة للإدارات العمومية في مجال التسيير المالي و الإداري إستراتجية حتمية ، تعود إلى أسباب بيئية ،تنظيمية ،تقنية ، هيكلية ، إدارية وديمقراطية فالقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وجعل التعامل معها بكل يسر و سهولة ، هي ضرورة تسعى إليها المجتمعات لتحقيق أهدافها التنموية ،سواء كانت قصيرة ، او طويلة المدى ، ويتوقف تحقيق الأهداف المنشودة على كيفية إدارة وإحداث هذه التغييرات داخل الإدارة بفعالية وكفاءة.[12]

إن اعتماد إستراتجية تقنية للتسيير المالي و الإداري تكتسي أهمية بالغة . كأحد معايير الحكامة الإدارية و جعل العلاقة بين الإدارة و المواطن تتم بطريقة الكترونية شفافة ترفع من الأداء الإداري و تبسيط الإجراءات الإدارية ، وتقليص النفقات فالرقمنة تشكل بامتياز رافعة أساسية للتحديث الإداري ، خاصة أن التطلعات الحالية تسعلا إلى تقديم خدمة عمومية بمواصفات ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة[13]. ويكمن السبيل إلى ذلك في تعميم الرقمنة على التسيير المالي و الإداري ، وفي هذا السياق استحدثت الدولة الجزائرية وزارة الرقمنة التي ترمي بالأساس إلى تحديث و عصرنة القطاع العمومي ، حيث تشكل اللبنة الأولى لإستراتجية النهوض بالتسيير العمومي عن طريق التكنولوجيا الرقمية .

المبحث الثاني :أثر الرقمنة على شفافية التسيير الإداري و المالي

سنتناول في هذا المبحث تعريف الشفافية وأهمية الرقمنة لتحقيقها ثم نبين أثر الرقمنة في شفافية التسيير الإداري، وأخيرا نتناول شفافية التسيير المالي وتأثيرها على الرقابة و المسائلة.

المطلب الأول: تعريف الشفافية وأهمية الرقمنة لتحقيقها

الفرع الأول : تعريف الشفافية

أولا: التعريف اللغوي: حسب معجم اللغة العربية المعاصر: الشفافية مصدر صناعي من شفاف :شفافية أي قابلية الجسم لإظهار ماوراءه و يستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن فيقال له رجل ذو شفافية .

وعرفها قاموس مريام ويستر *Websternd Merriam* أنها الشيء الدقيق أو الصافي الذي يمكن الرؤية من خلاله واستخدم أول مرة كمصطلح في القرن 15 ميلادي و هو كلمة لاتينية الأصل تعني أن يظهر الشيء ذاته ،وقد تطور معنى الشفافية من الرؤيا الكلاسيكية إلى رؤية حديثة تشتمل على المساءلة و الكفاءة و الفعالية .[14]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: يتداخل مفهوم الشفافية مع عدة مفاهيم و ألفاظ ارتبطت بمفاهيم أخرى مثل : الديموقراطية ،المساءلة ،الحوكمة كما ارتبط أيضا بجميع العمليات الإدارية ووظائفها .

وتعرف أيضا على أنها تبسيط الإجراءات و نشر المعلومات و الإفصاح عنها لتأكيد مصداقية منظمة ما أمام الرأي العام و الحكومة و القطاع الخاص و المنظمات الدولية ،ويتحقق ذلك من خلال الصدق و الإعلان عن النشاط و أهدافه ومصادر تمويله و فتح أبواب هذه المنظمة أمام الجميع.[15]

وتعرف أيضا : هي الوضوح التام في اتخاذ القرارات و رسم الخطط و السياسات المتناسبة مع مستجدات وروح العصر و عرضها على الجهات المعنية لمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب ،وخضوع الممارسات الإدارية و السياسات للمساءلة والمراقبة المستمرة وكذلك التقييد بأخلاقيات الخدمة العامة و أنظمة النزاهة وعدم إساءة استخدام السلطة ،بما يؤدي إلى تنمية الثقة و المصداقية لأفراد المجتمع وتعزيز المؤسسية و سيادة القانون.[16]

الفرع الثاني :شروط الشفافية وعلاقتها برقمنة العمل الإداري :

نوجز هذه الشروط في العناصر التالية:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب فلا جدوى من وصول المعلومة متأخرة أو قبل وقتها فتتعرض للإهمال وتنسى مثال : عرض الميزانية بعد أشهر أو سنوات لا جدوى منه، وهنا تتضح أهمية الرقمنة في إيصال المعلومة في وقتها المناسب تماما حيث تمكننا من البرمجة الآلية لإرسال المعلومات في الوقت الذي نريده بتحديد التاريخ و التوقيت بدقة متناهية.
- إتاحة المعلومات بشفافية لكافة الجهات في نفس الوقت ،وتلعب الرقمنة دورا هاما في تحقيق هذا الشرط في ظل السرعة الفائقة و التكنولوجيا المتطورة التي تجعل من هذا الأمر يتحقق على ارض الواقع بكل سهولة .
- عدم الغموض ،واختيار لغة واضحة تفهمها جميع الجهات المختلفة ، وليس هناك أفضل من لغة الحاسب الآلي و الرقمنة في تحقيق ذلك حيث يقدم لك الترجمة الفورية مع إمكانية ربط جميع الجهات المتدخلة في العملية الإدارية بقنوات اتصال مشتركة .
- أن لا تخل الشفافية بالمبادئ العامة المتعلقة بسرية العمل الإداري ، واستخدام الرقمنة يسهل هذا الأمر عن طريق وضع تطبيقات الأمان وكلمة سر تعطى للموظفين المعنيين فقط دون سواهم .
- أن تعقب الشفافية مساءلة ،فالشفافية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتمكين الجهات الوصية بمساءلة المنظمة ،وتساعد رقمنة التسيير الإداري و المالي في تحقيق هذا الشرط من خلال توفير قنوات الاتصال اللازمة لهذه العملية عن طريق إمكانية الاطلاع على المعلومات اللازمة في أي وقت وبضغطة زر .[17]

الفرع الثالث: خصائص الشفافية: تتميز الشفافية الإدارية بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط الآتية[18]:

- الصدق عند تقديم المعلومة: توفير المعلومات الدقيقة وتحري الصدق و الأمانة في ذلك.
- كمال المعلومة: أي اشتمال المعلومة على جميع التفاصيل اللازمة لاتخاذ القرارات و تحقيق الأهداف بكفاءة و فعالية
- التوقيت المناسب: وصول المعلومة في الوقت المناسب لطالبها .
- تعدد الجهات المتحصلة على المعلومات : تنوع قنوات الاتصال لضمان هدم ضياع المعلومة
- سهولة الوصول للمعلومة .
- التطوعية في تقديم المعلومة: أي استعداد المنظمة الذاتي لتقديم المعلومة دون انتظار طلب ذلك
- الملائمة:ارتباط المعلومات بمتطلبات المستخدم لها.
- الوضوح:تقدم المعلومات بطريقة واضحة و مفهومة.
- الإيجاز و الدقة: بهدف كسب الوقت وتسهيل عملية اتخاذ القرارات [19].

المطلب الثاني: الرقمنة وشفافية التسيير الإداري

تعد الشفافية أحد الأدوات التي يقاس بها مستويات الفساد في بلد ما أو نظام ما، حيث أنه كلما كانت علاقات العمل واضحة وتتسم بالشفافية تقلصت فرص حدوث الفساد والعكس، كما أن مؤشر الشفافية يعزز من القدرة على الحصول على المعلومات التي يحتاجها أطراف العملية الإدارية [20] ، وهنا تتجلى أهمية الرقمنة كآلية لا غنى عنها في توفير المعلومات الدقيقة و الواضحة ،فعند توفر المعلومات لدى جميع المواطنين لن يكون هناك مجالا للاحتكار و المساومة من طرف الموظفين والمسؤولين في منظمة ما .

و تمثل الشفافية أحد أهم مبادئ الإدارة الرشيدة وتعود هذه الأهمية إلى كونها السبيل الأول لمحاربة الفساد والاختلاسات والرشاوى ويتحقق ذلك بصورة أكيدة باستخدام تقنية الرقمنة. فغياب الشفافية يساعد على استفحال صفقات الفساد خلف الأبواب المغلقة، أما مع وجود

الرقمنة التي تكرس مبدأ الشفافية فأنه يصعب إساءة استخدام السلطة لصالح فئة تعمل في الخفاء.[21] تؤمن الحكومات أن استخدام تقنيات الرقمنة في العمل الإداري ضرورة ملحة ترتبط بثقة الأفراد (المواطنين) بحكوماتهم ، فالمواطنين الذين يشعرون بالرضا عن الخدمات العامة أكثر ميلا إلى الثقة في أداء الحكومات بمقدار 9 أضعاف مقارنة بغيرهم ، كما أن المكاتب الإدارية التي تعتمد على الرقمنة مفتوحة على مدار الساعة ، وكل أياماالأسبوع ، واستمرت في تقديم خدماتها حتى أثناء الأزمات الصحية كما حدث أثناء جائحة كوفيد 19، على عكس المكاتب التقليدية كما أن المعاملات الرقمية تقلل من العبء الإداري في ظل تعافي اقتصاديات الدول من جائحة كوفيد 19 علاوة على ذلك فإنها تعمل على تعزيز الإنتاجية وتقلل من الأعمال المتراكمة لتحرير الموارد وتوجيهها لأولويات ، كما يستفيد موظفو القطاع العام من الرقمنة، حيث تقل المهمات المتكررة الموكلة إليهم ويزداد رضا المواطنين، وهو ما يفسح المجال لمستويات أعلى من الشفافية و الرضا الوظيفي.[22]

يقدّم مؤشر الرقمنة لمعهد ماكينزي (2016) تحليلًا أكثر تعمّقًا.حيث تشير نتائج هذا المؤشر إلى أنه من ناحية الطلب، يقود المواطنون رقمنة الشرق الأوسط وتعَدّ الإمارات وقطر والبحرين من بين أفضل البلدان في العالم في هذا الإطار، حيث تجاوزت نسبة نفاذ الهواتف الذكية الـ 100% ونسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الـ7% وهي نسب أعلى حتى من الولايات المتحدة الأميركية.[23] لكن يختلف الأمر بالنسبة إلى رقمنة القطاع الحكومي ؛ حيث تتوفر الخدمات الرقمية لـ 6% فقط من سكان بلدان الشرق الأوسط. أما في مجال رقمنة القطاع الخاص ، جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في المقدمة؛ حيث يوجد لديهم عدد شركات رقمية أكبر من تلك الموجودة في كل من مصر والأردن ولبنان. وعلى الرغم من تحقيق بعض بلدان الشرق الأوسط تقدمًا كبيرًا، إلا أن هذه البلدان لا زالت تواجه تحديات جمة لتوجيه جهودها نحو تشجيع الابتكار ودفع رقمنة القطاع العام إلى مستويات متقدمة. وتقود كل من قطر والبحرين جانب العرض والابتكار في المنطقة وذلك بفضل نسبة التغطية العالية لشبكات الجيل الثالث والأسعار المنخفضة.[24] وهذا بدوره انعكس على مؤشر الشفافية في هذه الدول حيث توصلت دراسة

أجريت على دول الخليج لقياس مؤشر الشفافية وكانت النتائج دراسة في وزارة العمل السعودية،ومع دراسة في الأجهزة الحكومية بالرياض عن الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري حيث توصل كل منهم على التوالي إلى أن مستوى الشفافية جاء بدرجة عالية ومتوسطة.[25] وذلك عكس دول شمال إفريقيا التي تعد نسب مؤشر الشفافية فيها منخفضة وهو ما يفسره انخفاض مؤشر الرقمنة ..

المطلب الثالث: شفافية التسيير المالي وتأثيرها على الرقابة و المسائلة

الفرع الأول: الرقمنة وأثرها على شفافية التسيير المالي

لقد ورد في تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECDإن الرقمنة لها بالغ الأثر على شفافية التسيير المالي وبالتالي مكافحة الفساد حيث تدعم الرقمنة نهج الحكومات للتسيير المالي و الاستثمارات ، حيث تقلل الرقمنة من مخاطر الفساد الإداري في جميع مراحل عملية التسيير ،كما تسرع الإجراءات وهذا ما أكدته أزمة كوفيد 19 من فائدة وجود إجراءات غير ورقية – رقمية- للحصول على المعلومات و الرخص و التصاريح ذات الصلة ،ويتطلب الأمر جهود حكومية لتنفيذ التعديلات التنظيمية اللازمة لإتاحة الخدمات العامة عبر الانترنت.

كما أن رقمنة إجراءات ما قبل التأسيس ستساعد دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا على جلب المستثمرين بناءا على ارتفاع مؤشر الرقمنة و انعكاسه على مؤشر الشفافية ،حيث تتزايد الضغوط على حكومات هذه الدول –الشرق الأوسط و شمال إفريقيا- لإظهار تأثير الإصلاحات في السنوات القليلة الماضية ،بسبب تشديد الميزانيات و المطالب الشعبية و تفعيل المساءلة الحكومية الشاملة .[26]

الفرع الثاني : مزايا رقمنة التسيير المالي:

ورد في تقرير الصندوق الدولي جملة من المزايا في مجال رقمنة التسيير المالي نذكر منها :[27]

من شأن الرقمنة تحسين كفاءة الإنفاق حيث تحد استخدام تقنيات الرقمنة من أوجه القصور البيروقراطي واستهداف الأشخاص المعنيين بشكل أفضل ، وتحقيق وفرة مالية عامة ، ويمكن للرقمنة آن تجعل عمليات التبادلات المالية أكثر شفافية و شمولا ، وكفاءة ، بحيث تحد من تضارب المصالح و سوء التسيير المالي على مستوى المؤسسات العمومية

زيادة حصيلة الإيرادات من خلال تحسين الامتثال الضريبي : حيث يسدد المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين التزاماتهم الضريبية عندما يكون لديهم ثقة في فعالية الإنفاق الحكومي وهو ما يتحقق باستخدام الرقمنة .

إنفاق حكومي أكثر كفاءة بفضل تزايد قوة العمليات الميزانياتية ، كما تتيح الرقمنة سلاحا جديدا لمحاربة الفساد المالي من خلال تزويد الحكومات بمنصات جديدة للتعامل مع المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين و تؤدي إلى مزيد من الشفافية و المساءلة من خلال تسيير إمكانيات الاطلاع على المعلومات .[28]

الفرع الثالث: المساءلة و الشفافية في التسيير المالي بالمؤسسة العمومية الجزائرية:

قصد ضمان شفافية التسيير العمومي في المجال المالي جندت الجزائر ترسانة قانونية تمثلت في قانون مكافحة الفساد و قانون الصفقات العمومية ، حيث نص قانون مكافحة الفساد رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006في المادة 09 منه[29] :"يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية و المنافسة الشريفة و معايير موضوعية ..."[30] كما تناولت المادة 10 متطلبات الشفافية في تسيير الأموال العمومية فجاءت كما يلي :"تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية و المسؤولية و العقلانية في تسيير الأموال العمومية ،طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ولا سيما على مستوى القواعد المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها ".[31]فشفافية التسيير المالي تمكن الشعب من الاطلاع على السياسات المالية و ميزانيات القطاعات العمومية و هو ما يتطلب أن تنشر بصفة علنية و دورية على المواقع الالكترونية لكل قطاع حيث تمتلك كل مؤسسة عمومية حساب الكتروني تنشر فيه إعلانات المناقصات و الاستشارات ، المنح المؤقت للصفقات و لتسهيل هذه العملية و تعميمها على كل القطاع العمومي و مؤسساته تم إنشاء وزارة

خاصة بالرقمنة وفي هذا الخصوص اشرف السيد حسين شرحبيل ،وزير الرقمنة والإحصائيات ، الاثنين 26افريل 2021 بمقر الوزارة على لقاء إطارات المديرية العامة للرقمنة و مدراء المدارس العليا المختصة و مراكز البحث بهدف : إعدادإستراتجية وطنية للرقمنة إضافة إلى مناقشة أهمية وضع قانون أساسي خاص للمتمنيين في مجال الرقمنة ،وكذا استعراض سبل و كيفيات استغلال الكفاءات الوطنية من أساتذة و خرجي الجامعات في تطوير قطاع الرقمنة[1]،وسيكون لهما أثر إيجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية و والاقتصادية للبلاد، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم، مضيفا أن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية[32].

خاتمة

خلصت هذه الورقة البحثية التي تناولت الرقمنة كآلية لتجسيد كفاءة و فعالية التسيير المالي والإداري إلى عدة نتائج أهمها:

- أن هناك علاقة وثيقة بين الرقمنة و تأثيرها على كفاءة وفعالية وكذا شفافية التسيير المالي و الإداري و بالتالي فلا غنى عن الرقمنة للتحول من الادارة التقليدية الى نموذج التسيير العمومي الجديد كمقاربة إصلاحية للإدارة العمومية الجزائرية .
- التسيير العمومي بالجزائر بحاجة كبيرة إلى تغيير جذري ،كما أن هناك ضرورة لتحديد الإستراتيجية الملائمة لتطويره ووضع مخطط علمي وعملي يهدف لوضع نهاية للتخلف الإداري وجعل إدارة المستقبل أكثر تكيفاً وحداثة مع التطور العلمي والتكنولوجي ومع متطلبات النظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي الحالي والمستقبلي للجزائر .
- التماس إرادة سياسية للتحول نحو الإدارة الرقمية من خلال التصريحات الإجراءات والمشاريع المتخذة من طرف الدولة الجزائرية وقناعاتها بضرورة رقمنة الإدارة العمومية وتخليصها من تضخم الجهاز البيروقراطي -لاسيما بعد تفشي قضايا

الفساد- وكسب ثقة المواطن في الإدارات العمومية وبالتالي الدولة ككل، وكذا مواكبة التطورات العالمية في مجال الثورة العلمية في مجال التسيير الإداري و المالي .

ختاما، فإن الدول النامية عموما و الجزائر خصوصا، تعَدّ مستوردًا صافيًا ومستهلكًا للرقمنة بدلًا من كونها فاعلا أساسيا في تطوير أصل وخدمات الرقمنة. ولكن تظل الفرصة سانحة أمامها لجني ثمار التحول الرقمي عبر تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ولا سيما في ظل الفجوة بين جانب الطلب من قبل الشباب "الذكي رقميًا" وجانب الحكومي المتأخر رقميا.

الهوامش والمراجع:

[1] مصطفى يوسف كافي، الإدارة الالكترونية ،دار ومؤسسة رسلان للطابعة و النشر و التوزيع ،دمشق ،سوريا ،2012.ص 94.

[2] محمد علي نسيم ،التؤمان الكفاءة و الفعالية،دار جوانا للنشر و التوزيع، القاهرة 2010،ص 27/26

[3] نفس المرجع السابق ،ص 66.

[4] نفس المرجع السابق ،ص 66.

[5] مصطفى يوسف الكافي ، مرجع سابق ،ص94.

ملاحظة: . ذكرت اغلب المراجع ان الفعالية بالانجليزية هي Effectiveness وذكرت مراجع اخرى انها Efficiency .

[6] ديفيد اوزبورن ،تيدغيبلار ،(ترجمة محمد توفيق البجيرمي) ،اعادة اختراع الحكومة ، كيف تحول روح المغامرة القطاع العام من مبنى المدرسة الى مقر الولاية ومن قاعة البلدية الى البنتاغون ، دار العبيكان ،ط 1، 2010المملكة العربية السعودية،ص 404

[7] المرجع السابق نفسه ،ص116

[8] نفس المرجع السابق ،ص 40

[9] المرجع السابق نفسه ،ص60 .

[10] عبد السالم عبد اللاوي، "أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"، مجلة صوت القانون العدد السابع ، الجزء الأول : 1027/ ردمد 9938 - 2325 ص63.

[11] فاطمة الزهراء علام ،مرجع سابق ، ص 158

[12] عماد الصباغ،نظم المعلومات ماهيتها و مكوناتها ،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2000، ص 367/366

[13] فاطمة الزهراء علام ،مرجع سابق ، ص 167.

[14]عبد الله بن عوض الشهري ،الشفافية الإدارية في المؤسسات التعلمية ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،د ط، 2020،ص1

[15]نفس المرجع السابق ،ص 19.

[16]نفس المرجع السابق ،ص 21/20.

[17]محمد مدحت محمد ، الحكومة الالكترونية ، اراب قروب arab group ، دط،مصر ،2016 ،ص152

[18]عبدالله بن عوض الشهري ، مرجع سابق ، ص31.

[19]عبدالله بن عوض الشهري ، مرجع سابق ، ص31.

[20] سهام عبد السيد، سموى إبراهيم، سمية محمود ،الشفافية الإدارية ودور ها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة ، إشكاليات التنمية في الدول النامية ليبيا أنموذجاً،المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة بنغاوي ليبيا 11-12نوفمبر 2019،ص462.

[21] نفس المرجع السابق ،ص 462.

[22] ماتياس دوب، أكسيل دومبير،عبد القادر لمعة، و فراوكه ريتز، الخدمات العامة الرقمية: سبل تحقيق تحول سريع على نطاق واسع،مجلة mckinsey and company، 2020/06/15 ، ص 3.

[23]نفس المرجع السابق ، ص 3

[24]صفا مصطفى، كيفية قياس مدى التحوّل الرقمي في البلدان العربية :مدونة البوابة العربية للتنمية ، فيفري 2019.

[25]سهام عبد السيد، أ. سموى إبراهيم، أ. سمية محمود ،الشفافية الإدارية ودور ها في الحد من الفساد الإداري مرجع سابق ص 467.

[26].OECD(2021) Middle est and north Africa investment policy perspectives ;OECD bublishing .PARIS,page 27.

[27] نيلسون سوبرينهو ، قيمال طاكور ، مجلة التمويل و التنمية (صادرة عن صندوق النقد الدولي)، سبتمبر 2019،ص 37.

[28]نفس المرجع السابق ، ص37.

[29]القانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فبراير 2006 ،يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته (الجريدة الرسمية رقم 14مؤرخة في 08-03-2006 متمم بالأمر رقم 10-05 ومعدل و متمم بالقانون بالقانون رقم 11-15.

[30]المادة 9 من الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 20 فبراير 2006. ،ج.ر عدد14 سنة 2006

[31] المادة 10 من الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 20 فبراير 2006، ج.ر عدد14 سنة 2006

[32].https://www.facebook.com/Mns.gov.dz . 27_04_2021الساعة1515: